حاجة الى تفعيلها؟

القوانين المدنية لحماية الأرض غير رادعة.. ومخاوف من حدوث «فراغ تشريعي»

المستشار عبدالحميد عبدالحافظ أكد ان إلغاء هذا الامر فى ظل الاضطراب التشريعى الذى تعيشه مصر الآن سيؤدى حتماً الى القضاء على الرقعة الزراعية تماماً حيث ان القوانين الحالية لم تستطع حماية الاراضى الزراعية لانها لا تجد من ينفذها واذا كانت الحكومة مصرة على الغاء هذا الامر فعليها ايجاد قانون بديل وفعال لحماية الاراضى الزراعية.

مشكلة ذات شقين

وعلى الجانب الآخر يرى المهندس ماجد خلوصى رئيس الشعبة العمارية بنقابة المهندسين سابقاً ان صدور الاوامر العسكرية فى حد ذاتها هو افتئات على سلطة القضاء واعتداء عليه والغاؤه يعنى الغاء الاعتداء على القضاء وهذا قرار جيد ولكننا امام مشكلة لها شقان الاول ان القرى لا تسمح بالامتداد العمرانى بل ان القوانين تكبل حركة البناء وتحدد الارتفاعات اذن فالسكان لا يستطيعون التوسع لا أفقياً ولا راسياً وليس امامهم سوى الارض الزراعية للبناء عليها والشق الثانى ان هذه الارض يجب حمايتها.. فماذا نفعل؟، خاصة بعد أن رفعت الحكومة يدها عن توفير مساكن للمواطنين؟! كذلك فهناك مشكلة أخرى وهى ارتفاع أسعار أراضى البناء مما يدفع الكثيرين الى تبوير الاراضى الزراعية والبناء عليها ومن هنا فان الحلول يجب أن تكون متعددة وشاملة، أولها خلق أنشطة فى المدن الجديدة لاجتذاب الناس اليها والعمل على زيادة الرقعة الزراعية.. فالقضية كبيرة لن تحل بمجرد اصدار قانون او الغاء أمر عسكرى فيجب أن تضع الحكومة حلاً جذرياً للقضاء على المشكلات التى تدفع المواطنين الى البناء على الاراضى الزراعية خاصة فى المدن التى ليس لها امتداد عمرانى مع تفعيل القانون المدنى وتنفيذه ووضع ضوابط صارمة فيه لمنع التعدى على الاراضى الزراعية.

ظهير صحراوي

الدكتور محمد عبدالباقى ابراهيم الاستاذ المساعد بكلية الهندسة جامعة عين شمس قال ان قضية التعدى على الاراضى الزراعية قضية كبيرة وقديمة فرغم استراتيجية التنمية العمرانية التى وضعتها الدولة من قبل والتى كانت تهدف الى غزو الصحراء وتوجيه استثمارات الدولة الى خارج الوادى الضيق الا أن هذا لم يحدث.. كذلك كان من الواجب ضمن استراتيجية الدولة التنبؤ بالزيادة السكانية وايجاد ظهير صحراوى لجميع القرى المصرية لانه بدون هذا الظهير ستستمر معدلات التنمية العمرانية على الاراضى الزراعية واذا كان أمر الحاكم العسكرى لم يستطع منع التعدى على الاراضى الزراعية تماماً فان الحل يكون فى تنمية المدن الجديدة والظهير الصحراوى لمدن وقرى الجمهورية لانه بدون هذه التنمية المتكاملة ستتفاقم المشكلة تماماً بل ان الاخطر من ذلك كما تؤكد الدراسات هو اختفاء الدلتا نفسها عام ٢٠٥٠ بسبب النمو السرطانى للمدن عليها وارتفاع منسوب البحر الذى سيستقطع جزءاً منها، كما يجب ادارة المدن الجديدة بشكل جيد لتنميتها واجتذاب السكان اليها وتوجيه استثمارات الدولة خارج الوادى والدلتا.

تشديد العقوبة

القانون رقم «١١٦» لسنة ١٩٨٣ الصادر بشأن الاراضى الزراعية ينص فى المادة رقم «١٥٦» على انه يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ١٠ آلاف جنيه ولا تزيد على ٥٠ الف جنيه كل من قام بانشاء مبان فى الارض الزراعية أو اتخذ أية اجراءات بشأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها. بينما كان الامر العسكرى الخاص بنفس الفعل يقرر الازالة الفورية للمبانى أى ان القانون غير كاف لمواجهة الاعتداء على الاراضى الزراعية، كما يرى أحمد عودة المحامى بالنقض وعضو الهيئة العليا للوفد ويطالب بضرورة الحفاظ على الارض الزراعية التى تمثل ثروة قومية ومصدراً للانتاج الغذائى وغير الغذائى.

ويضيف انه لوحظ فى السنوات الاخيرة تناقص مساحة الرقعة الزراعية بسبب الزحف العمرانى عليها حتى اننى أكاد أقول اننا فقدنا أكثر من نصف الدلتا والتى تعد من أجود الاراضى الزراعية فى مصر والعالم ومع ذلك ابتلعتها المبانى الخرسانية وعندما استيقظت الحكومة جرمت البناء على الارض الزراعية ومع ذلك كان الناس يحصلون على الاذن بالبناء «بالواسطة» أحياناً و«بالرشوة» أحياناً أخرى واستمر تناقص الرقعة الزراعية فكان أن صدر الامر العسكرى الذى شدد العقوبة وأعطى لجهة الادارة حق الازالة الفورية فتوقفت الجريمة لفترة ولكنها لم تنته ولهذا لابد من مواجهة الاعتداء على الارض الزراعية بتطبيق القانون بصرامة وتشديد العقوبة وعدم اعطاء أذون بالبناء على الاراضى الزراعية حتى لا نوفر المسكن ونفقد الغذاء والكساء.

المهم التنفيذ

الدكتورة فوزية عبدالستار أستاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة ورئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب سابقاً.. تقول ان الغاء الاوامر العسكرية لا يعنى اطلاق اهدار الاراضى الزراعية فهناك قانون خاص بهذا الامر يجرم ثلاثة أفعال وهى التى جرمها الامر العسكرى وهذه الامور الثلاثة هى: تجريف الارض الزراعية، البناء على الارض الزراعية، تبوير الارض الزراعية. ولكن ربما تنص القوانين على عقوبة أقل مما هى فى الامر العسكرى ومن هنا يخشى أن يكون القانون المدنى أقل ردعاً وفى هذه الحالة ليس من العسير تعديل القانون وتشديد العقوبات فى الحدود اللازمة التى تراها اللجنة التشريعية بمجلس الشعب لمواجهة هذه التعديات ويكون الخضوع فى القانون العادى هو الامر الطبيعى فى أى دولة لا تطبق قانون الطوارئ. وتتساءل الدكتورة فوزية.. هل العبرة بكفاية النصوص لمواجهة جرم معين أم بشىء آخر؟.. وتواصل حديثها قائلة انه حتى لا تكون القوانين حبراً على ورق فلابد من تنفيذ أحكام القضاء الصادرة بشأنها.

فراغ تشريعي

الدكتور محمد الميرغنى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس يطالب الحكومة بسرعة التدخل لمواجهة الغاء الامر العسكرى الخاص بالبناء على الاراضى الزراعية وذلك باستخدام المادة «١٤٧» من الدستور والتى تبيح لرئيس الجمهورية اصدار قرار بقانون له قوة القانون ويجرم ما كان يجرمه الامر العسكرى لحين مناقشة هذه القضية فى مجلس الشعب.

ويضيف ان الغاء الامر العسكرى يثير تخوفاً من إباحة التعدى على الاراضى الزراعية سواء بالتجريف او البناء وكان ينبغى استمرار العمل بهذه الاوامر العسكرية لحين استبدالها بقوانين رادعة خاصة أن اللجوء للامر العسكرى يعنى ان القوانين الموجودة غير كافية والخوف من حدوث ما يعرف «بالفراغ التشريعى» ولهذا لابد من التدخل الفورى حتى لا تضيع الاراضى الزراعية التى تكونت عبر سنوات طويلة.

نادية مطاوع

كردونات المدن والقرى دليل مادى على تورط الحكومة فى اغتيال الأراضى الزراعية.. فوجود هذه الكردونات يعنى أن المبانى التى تقام فى القرى والمدن تشيد وفق نظام ومخطط عام..

ولكن ما حدث أن الحكومة تجاهلت هذه الكردونات وتركتها دون تغيير منذ عام ١٩٨٥، ولم يكن من الممكن أو المقبول أن تظل القرى والمدن على نفس حالة الثبات منذ هذا التاريخ.. وكان طبيعيا أن يتمزق الثوب وتخرج منه مبان عشوائية تهدر آلاف الأفدنة من الأراضى الزراعية

طوال أكثر من ٧ آلاف عام ظلت الأرض الزراعية منبتا للخير والرزق.. وخلال الشريط الأخضر الضيق، والمحاصر بالصحراء، والمعروف بوادى النيل.. خرج الغذاء والكساء لأهل مصر ولمن حولها.. وعلى طول هذا المدى من السنين بلغت الأراضى الزراعية فى مصر حوالى ٦ ملايين فدان

واتفقت كتابات المؤرخين والرحالة القدامى على أن خيرات مصر تكفى لإطعام أهل الأرض جميعا، وكان حكام مصر المصلحون - إذا جاز التعبير - يدركون هذه الحقيقة تماما ولهذا لجأوا إلى أرض مصر وزراعاتها كخطوة أولى لتحقيق تنمية شاملة وهو ما نجح فيه محمد على فى بداية القرن قبل الماضى.

وحتى عندما احتل الانجليز مصر عام ١٨٨٢ وجدوا فى أرضها مستودعا لا ينضب لتزويدها بالمحاصيل الزراعية التى تحتاج اليها فى غذائها وفى صناعتها.. وكعادتها جادت أرض مصر وغطت احتياجات الشعب المصرى وما يحتاجه المحتلون أيضا.

بداية التآكل

عام ١٩٥٢ رفع النظام الحاكم شعار النهوض بالصناعات المصرية «وهو توجه محمود بالطبع» ولكنه «أى النظام الحاكم» شرع فى بناء المصانع من أسوان إلى الإسكندرية على أراض زراعية، ومن هنا بدأ السحب من رصيد مصر الزراعى.

وأكدت الدراسات أن الأراضى الزراعية بدأت تتناقص بمعدل ٢٠ ألف فدان سنويا طوال عقد الخمسينات وأن هذه المساحة اغتيلت خضرتها وتحولت الى منشآت سكنية وصناعية ومرافق.

وفى عقد الستينات زاد المعدل الى ٣٠ ألف فدان سنويا، ومع التزايد المستمر فى عدد السكان ارتفع المعدل فى عقد